الدويسان: ما الأسباب القانونية لسداد تعويض الداو؟

فيصل الدويسان

وجّه النائب فيصل الدويسان سؤالا إلى وزير النفط هاني حسين جاء فيه: ما الأسباب القانونية التي أدت إلى سداد شركة البتروكيماويات تعويض الداو في التاريخ الذي أعلن عنه؟

وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 11 لسنة 1988 القاضي بعدم جواز اللجوء للمحاكم الدولية في العقود المبرمة بين الجانب الحكومي والشركات الأجنبية فما الأسباب الداعية إلى عدم اللجوء إلى المحاكم الكويتية للفصل في عقد الداو؟

ما دور اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة البدائل في التعامل مع تعويض الداو؟ وما توصياتها؟ وهل تم الأخذ بها؟

بما أن مؤسسة البترول قد قامت بدراسة جدوى واطلعت على السيرة الذاتية لشركة داو كيميكال، فمن المسؤول عن الموافقة على الشرط الجزائي بعقد الشراكة مع الداو؟ وهل النسبة التي تم تحديدها كغرامة هي كمثيلاتها في عقود الداو الأخرى؟ وهل يعتبر هذا الشرط معتادا في مثل هذه الصفقات أم مبالغا فيه؟

هل تم تحديد المتسببين في الموافقة على الشرط الجزائي المبالغ فيه؟ وهل تم توقيع عقوبات عليهم؟

أرجو تزويدنا بنسخة من عقد الشراكة مع الداو باللغتين الإنجليزية والعربية؟

ومن المسؤول عن الجانب الكويتي الذي أسهم في صياغة العقد؟

يرجى تزويدنا بأسماء الفريق القانوني في قضية الداو؟ وهل قدم رأيا قانونيا حول فسخ العقد مع الداو؟ فإذا كانت الإجابة بنعم فأرجو تزويدنا بهذا الرأي؟ وكم المبالغ التي دفعت للفريق القانوني؟ وكم عدد العقود التي ابرمت مع الفريق القانوني الخاص بعقد وغرامة الداو؟

هل لشركة الداو شراكات اخرى مع شركات مملوكة بشكل كامل او جزئي للكويت؟

هل لشركة الداو كيميكال مستشارون كويتيون؟ إذا كانت الإجابة نعم فأرجو تزويدنا بأسمائهم.

البذالي يسأل عن إيجارات مقر بعثة الحج

بدر البذالي

وجه النائب بدر البذالي سؤالا الى وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية شريدة المعوشرجي ووزير الصحة د.محمد الهيفي جاء فيه نمى لعلمنا انه في موسم الحج لسنة 1428 هجري خصص مجلس الوزراء بالقرار رقم 2007/67 بتاريخ 20 يناير 2007 مبلغا وقدره 2,250,00,00 ريال سعودي في ميزانية الاوقاف عن تكاليف تأجير مقر جديد لبعثة الحج الكويتية وبنفس الوقت قامت وزارة الصحة بتحميل ميزانية الوزارة بما جملته 40,364,000 قيمة ايجار مقر نفس بعثة الحج بمكة المكرمة.

لذا يرجى افادتي بالآتي:

1ـ ما الجهة التي قامت بدفع ايجار مقر بعثة الحج الكويتية للسنة المذكورة؟

2ـ يرجى تزويدنا بصور من مستندات الدفع لكل وزارة على حدة وعقد الاستئجار وكل ما يخصه.

3ـ ما اساس قيام وزارة الصحة بتحميل ميزانية الوزارة دون مبرر على الرغم من صدور قرار مجلس الوزراء؟

4ـ ما اسم وصفة مصدر القرار بوزارة الصحة؟

5ـ ذكر ديوان المحاسبة انه تمت مخاطبة وزارة الصحة على هذه الملاحظة وان الوزارة تأخرت بالرد عليها، وعليه يتم موافاتنا باسباب التأخر بالرد حتى تاريخه باسباب تحميل الميزانية المبلغ المذكور.

6ـ هل شكلت وزارة الصحة لجنة للوقوف على ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة على هذه الملاحظة؟ وهل تم التأكد من صحة الصرف للمبلغ المذكور؟ ما افادتنا بصورة من جميع التحقيقات التي تمت ان شكلت لجنة واسماء اعضاء اللجنة وتخصصاتها.

كما قدم البذالي اقتراحا جاء فيه حيث انه بمشاهدة ملعب كرة القدم لنادي الصليبخات الرياضي تبين عدم صلاحية ارضية الملعب للعب كرة القدم وعدم وجود مدرج آمن وجمالي.

لذا فانني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

نص الاقتراح

توفير ميزانية لانشاء ستاد كرة قدم لنادي الصليبخات الرياضي مع تعديل ارضية الملعب.

كما وجه البذالي سؤالا لوزير العدل شريدة المعوشرجي جاء فيه: نمى لعلمنا انه تم تخصيص مقر لبناء نادي للقضاة ووكلاء النيابة.

لذا يرجى افادتي بالآتي:

1ـ هل تم تخصيص ميزانية لبنائه؟

2ـ ما سبب التأخير في عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لبنائه وتجهيزه؟

وسأل البذالي وزير الاشغال ووزير البلدية عبدالعزيز الابراهيم بما يلي:

1ـ ما سبب عدم اعتماد مخطط الواجهة البحرية للصليبخات وعدم البدأ في تنفيذها؟

2ـ ما سبب عدم نقل مضخة الصليبخات بالرغم من تخصيص مقر لها؟

الصانع: ما أسباب عدم إصدار ترخيص الجراحة لمستشفى الأمومة وهل ذلك التأخير له ما يبرره من الناحية الفنية أو الإدارية؟

يعقوب الصانع

وجه النائب يعقوب الصانع سؤالا لوزير الصحة د.محمد الهيفي جاء فيه: كثرت الشكاوى المثارة بشأن تقاعس ادارة التراخيص الصحية عن اصدار هذه التراخيص رغم توافر مقومات اصدارها ابتداء او عدم تجديد ما هو صادر منها مسبقا رغم استيفائها لشروط ومقومات تجديد الترخيص وهو ما يترتب عليه تحميل المؤسسات والمنشآت الصحية اموالا طائلة بسبب هذا التقاعس او الاهمال على سبيل المثال حالة مستشفى الامومة نموذجا اذا حصلت المستشفى منذ شهر اغسطس 2012 على موافقة مبدئية لافتتاح قسم الجراحة، وبناء على هذه الموافقة تم التعاقد مع الاطباء ودفع رواتبهم التي تقدر شهريا بمبلغ 6250 دينارا الا انه حتى تاريخه لم يصدر الترخيص الخاص بقسم الجراحة بمستشفى الامومة، رغم استيفاء كل المقومات والاوراق والشروط والمتطلبات اللازمة لاصدار الترخيص.

بل الاكثر من ذلك ان ادارة التراخيص الصحية ترفض تسليم مستشفى الامومة الترخيص الخاص بها للتجديد على الرغم من استيفاء كل الشروط وتمام التفتيش.. الخ.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

عن الاسباب والمعوقات التي تحول بين ادارة التراخيص الصحية وبين اصدار التراخيص الخاصة بالمنشآت الصحية سواء في عمومها او اقسامها على الرغم من توافر كل الشروط والمقومات التي تطلبها الوزارة بهذا الشأن.

وهل ذلك التأخير له ما يبرره من الناحية الفنية او الادارية؟

ام ان الأمر يخضع للتقدير الشخصي لمدير ادارة التراخيص الصحية؟

الشليمي: ما الإجراءات المتبعة ضد المصانع المخالفة للبيئة؟

خالد الشليمي

وجّه النائب خالد الشليمي سؤالا إلى وزير الصحة حول الهيئة العامة للبيئة جاء فيه: لما كانت قضية البيئة مرتبطة بصحة الإنسان ولذلك الغرض أنشئت الهيئة العامة للبيئة لحماية البيئة الكويتية من التلوث، لكن هناك تذمر واضح من المواطنين جراء تعرضهم لتلك الملوثات، وعليه نرجو من سيادتكم الاجابة على الأسئلة البرلمانية التالية للوقوف على أوجه القصور ان وجدت.

أولا: ما هي الاجراءات المتبعة في حالة مخالفة اي مصنع او منشأة صناعية سواء كانت تتبع الدولة أو القطاع الخاص منذ العام 2009؟ وما هو عدد المخالفات التي حررت لتلك المنشآت مع ذكر نوع المخالفة وسببها ونوع الغرامة والمدة التي أوقف بموجبها نشاط المصنع منذ العام 2009؟ وما عدد المنشآت التي قامت الهيئة العامة للبيئة بتفتيشها والتي لم تقم بتفتيشها مع تبيان نوع ونشاط كل منشأة منذ العام 2009؟

ثانيا: هل هناك اي نوع من القراءات التي سجلتها الهيئة العامة للبيئة تجاوزت الحد المسموح به دوليا او تلك المعمول بها بدولة الكويت مع بيان نوع تلك الملوثات ومكان وجودها منذ العام 2009؟

ثالثا: كما نود تزويدنا بالآتي: السيرة الذاتية لكل من السيد مدير عام الهيئة العامة والسيد نائب المدير العام، وعدد المهام التي قام بها كل من المدير العام ونائبه والمبالغ التي صرفت لكل منهما منذ توليهما لمهامهما الوظيفية.

رابعا: يرجى تزويدنا بالقضايا التي رفعت من قبل موظفي الهيئة ضد مدير عام الهيئة ونائبه ومن هم بمستوى مدير إدارة وأيضا التي رفعت من قبلهم على موظفي الهيئة ونتائج الأحكام ان وجدت منذ العام 2009.

دشتي لتعديل المادة 114 من قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية

د.عبدالحميد دشتي

قدم النائب د.عبدالحميد دشتي اقتراحاً بقانون في شأن تعديل المادة 114 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وجاء في القانون.

● مادة أولى: تعدل نص المادة 114 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة سوق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية الى النص الآتي:

«تنشأ نيابة خاصة تسمى نيابة سوق المال تختص دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في الجرائم التي تختص بنظرها محكمة سوق المال والطعن في الأحكام الصادرة فيها ويشترط لتحريك الدعوى الجزائية ومباشرة النيابة العامة التحقيق والتصرف فيها صدور شكوى من هيئة سوق المال دون غيرها ولا تقام الدعاوى الجزائية عن هذه الجرائم إذا انقضى على تاريخ حدوثها ثلاثة أشهر وتسقط دعوى التعويض إذا لم يرفعها المتضرر خلال سنة من تاريخ حدوثها ما لم تكن هناك ظروف قهرية حالت دون رفعها».

● مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

● مادة ثالثة: على رئيس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ أحكام هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون رقم .... لسنة 2013 بشأن تعديل المادة 114 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة سوق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية:

● نظرا لأن قانون سوق المال لم يأت ضمن طيات مواده المدة الزمنية اللازمة لتحريك الدعوى الجزائية وكذا لم يحدد الجهة المسؤولة عن تحريك تلك الدعوى وأيضا مدة سقوط دعاوى التعويض والتي قد تنتج عن تعامل بعض الأفراد أو الشركات بسوق الكويت للأوراق المالية فكان لازما تقديم هذا التعديل خاصة بعد ان كثرت تدخلات جهات عديدة ومنها قضائية بتحريك دعاوى جزائية متعلقة بسوق المال دون ان تتقدم الأخيرة بها بالرغم من انها الجهة الوحيدة المناط بها الإشراف والمراقبة على جميع العمليات التي تتم داخل السوق.

● هذا فضلا عن ان الآونة الأخيرة شهدت العديد من دعاوى التعويض والشكاوى الكيدية التي تقدم بها أصحابها مباشرة الى النيابة العامة متجاوزين هيئة سوق المال للوقوف على مدى أحقيتهم في تقديم شكاوى من عدمها وبالتالي امتلأت دور القضاء بدعاوى كيدية لا أساس لها إلا رغبة أصحابها في التأثير على أداء بعض الأشخاص أو الشركات التي تتعامل داخل سوق المال للنيل من سمعتهم.

● وبناء على هذه الإيضاحات فقد كان من الضروري ان يعدل نص المادة 114 من القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بالنص الجديد الوارد في اقتراح التعديل المقدم.

اقترح إنشاء قناة فضائية تعليمية
العرف: وضع دورية شرطة أمام مدارس المرحلة الثانوية للبنات

مبارك العرف

قدم النائب مبارك العرف اقتراحا برغبة جاء فيه: لتوفير مزيد من الامن لبناتنا في المدارس وضمانا لعدم تعرضهن لمضايقات بعض الشباب المستهتر حتى يشعر الآباء باطمئنان على وجود بناتهن امام المدارس اثناء انتظارهن في نهاية الدوام الدراسي، لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: وضع دورية شرطة امام مدارس المرحلة الثانوية للبنات في جميع مناطق الكويت.

كما قدم العرف اقتراحا آخر جاء فيه: لا يخفى على احد اهمية التعليم وضرورة حرصنا على خلق جيل واع يحمل هموم هذا البلد ويستشرف مستقبله، لذا علينا الاخذ بكل اسباب النجاح لابنائنا الدارسين.

ومن اجل ذلك، برزت اهمية انشاء قناة فضائية تعليمية لاثراء العملية التعليمية والتربوية ودعمها لكي تستطيع تحقيق اهدافها بسهولة ويسر بالاضافة الى تعزيز مبدأ التعلم الذاتي فضلا عن تخفيف حدة الدروس الخصوصية من على كاهل الاسرة الكويتية التي باتت تعاني الامرين وتخصص جزءا ليس بالقليل من ميزانيتها للدروس.

لذا، فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: انشاء قناة فضائية تعليمية.

عبدالصمد يقيم لقاء نسائيا مساء غد في مقر التحالف الإسلامي

عدنان عبدالصمد

يقيم النائب عدنان عبدالصمد مساء غد الاحد الموافق 12 مايو الجاري لقاء نسائيا في تمام الساعة الثامنة مساء ويعقبه حفل عشاء على شرف الحاضرات.

وسيكون اللقاء في مقر التحالف الاسلامي الوطني في الدسمة قطعة 5 شارع المنفلوطي منزل 1 مقابل الدائري الثاني.

هذه الممارسات ستؤدي الى إحباط لمن هم على رأس عملهم
المطوع: تسريح بعض الوكلاء المساعدين في «الداخلية» تصفية رغم كفاءتهم

عدنان المطوع

وصف النائب عدنان المطوع تسريح عدد من الوكلاء المساعدين في وزارة الداخلية بأنه «تصفية» وليس «تسريحا» من نهاية الخدمة مستنكرا إحالة بعض الوكلاء المساعدين للتقاعد والذين أثبتوا كفاءة طوال سنوات عملهم.

وتساءل: هل هذه المعاملة مستحقة لهؤلاء بعد أن تفانوا في عملهم وأعطوا زهرة شبابهم في سبيل خدمة الوطن؟ وطالب المطوع بأن يتم الكشف عن الآلية التي يتم فيها إحالة القياديين في وزارة الداخلية الى التقاعد محملا وزير الداخلية المسؤولية الكاملة ومحذرا من ان تكون عملية تسريح بعض الوكلاء تتم حسب الأهواء وتصفية الحسابات والمحسوبيات.

وأشار المطوع الى ان هذه الممارسات ستؤدي الى إحباط لمن هم على رأس عملهم، وإحساس بأن مصيرهم سيؤول الى ما وصل اليه من تم تسريحهم.

في جليب الشيوخ والسالمية وحولي والفروانية
الجيران يطالب بخطة أمنية لتقويض نفوذ العصابات والمتسكعين

د.عبدالرحمن الجيران

صرح النائب د.عبدالرحمن الجيران بأن الحفل المزمع إقامته الجمعة في حديقة مرح لاند بالصباحية يحتوي على فقرات مخلة بالآداب، لا يسمح بها الدستور ولا القانون.

حيث جاء في المذكرة التفسيرية للمادة 35: لو كان الشخص لا يعتقد في دين ما، فإن جاوز الأمر نطاق السرائر وظهر في صورة شعائر وجب أن تكون الشعائر طبقا للعادات المرعية وبشرط ألا تخل بالنظام العام أو تنافي الآداب.

والإعلان المنشور عن الحفل تضمن مسابقة اختيار ملكة الجمال، وهذا يتنافى مع العادات المرعية في المجتمع الكويتي، ويتنافى مع المادة 9 التي تنص صراحة على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة.

وهذا الحفل فيه فقرات تنافي حماية النشء من الانحراف وتعرضه للانحراف، وهذا ينافي الدستور.

ودعا النائب في الختام الى منع إقامة هذا الحفل بما انطوى عليه من مخالفات.

وصرح النائب د.عبدالرحمن الجيران بأن منطقة جليب الشيوخ ومناطق السالمية وحولي والفروانية من المناطق الأكثر إثارة للشبهات نظرا للوجود المركز للعمالة السائبة والهامشية، ومخالفي الإقامات وما يدور في دهاليزها ليلا، من اماكن للدعارة والقمار وتعاطي المخدرات والمسكرات والأفلام الإباحية والعصابات.

داعيا وزارة الداخلية لاتخاذ استراتيجية امنية لتطويق وتقويض نفوذ هذه العصابات التي تمارس الابتزاز والتسكع، وبالتالي تعطي انطباعا غير إيجابي عن الكويت ولا يمثل وجهها الحضاري ودولة القانون.

الجبري: مدير عام «الزراعة» وعد بتسهيل مطالب مربي الماشية

محمد الجبري

اكد عضو لجنة الميزانيات البرلمانية النائب محمد الجبري ان مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية جاسم البدر ابدى تجاوبا مع مطالبنا المتعلقة بالتسهيل على اصحاب الحلال من مربي الابل والاغنام، مشيرا الى ان البدر وعدنا بزيادة كميات الاعلاف وزيادة منافذ البيع لفترة محدودة لحين اقرار مجلس الامة موازنة الهيئة، مؤكدا انه سيتابع هذا الموضوع مع الجهات المختصة.